موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع
(دراسة فقهية مقارنة)

**the validity of obtaining milk from a legitimate pregnancy to
Creation a kinship with the Breastfeeding (A comparative
jurisprudence study)**

دكتور محسن جهانغيري (الكاتب المسؤول)

Mohsen jahngiri

الأستاذ المشارك بالجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية

Associate professor of Razavi University Of Islamic Sciences

عميد الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية

٩٨٩١٥٥١٨٤٣٢٣

m.jahangiri2008@gmail.com

حميد رضا المهاجر

Hamidreza Mohajer

طالب الدكتوراه بالجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية

phd student in Razavi University Of Islamic Sciences

العنوان: إيران- مشهد- الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

ملخص البحث

الرضاع هو أحد موانع النكاح في الشريعة الإسلامية و الذي يحقّق القرابة، حيث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، قد إشتراط الفقهاء لحصول القرابة الرضاعية عدّة شروط، منها: لزوم كون اللبن حاصلًا من حمل شرعي؛ بناء على ذلك إذا أرضعت المرأة المرضعة طفلًا باللبن الذي يثوب بسبب الزنا، فلا تحصل القرابة الرضاعية؛ مشهور فقهاء الشيعة قد أخذوا هذا الشرط بعين الإعتبار، كما أنّ بعضهم قد ادّعوا وقوع الإجماع عليه، إلا أن المعاصرين يشكّون في إعتبار هذا الشرط، كما انقسم فقهاء السنّة إلى فريقين، أحدهما يوافق على لزوم هذا الشرط و الآخر يخالف عدّه من شروط تحقق القرابة الرضاعية؛ يستدلّ القائلون بإعتبار هذا الشرط في الفقه الإمامي، بالإجماع و الروايات، كما أن القائلين به في الفقه السني يستدلّون بعدم ثبوت النسب إذا أرضعت المرأة بلبن حاصل من الفجور؛ يتناول هذا المقال أدلة الموافقين و المخالفين لهذا الشرط في الفقه الشيعي و الفقه السني، متّبعا المنهج الوصفي التحليلي، و يناقش أدلة الموافقين من الإجماع و الروايات، فيتوصّل إلى أنّ الرضاع ينشر الحرمة سواء كان اللبن حاصلًا من علاقة شرعية أو علاقة محرّمة، لأنّ الضابط في حصول القرابة و نشر الحرمة هو إنبات اللحم و إنشاز العظم و هذا ما يتحقق في الرضاع باللبن الحاصل من الزنا أيضا.

الكلمات المفتاحية: الرضاع، اللبن، الحمل الشرعي، الزنا، نشر الحرمة

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

Abstract

Breastfeeding is one of the obstacles to marriage in Islamic law. it achieves kinship and what lineage prohibits it, Breastfeeding also prohibits it. The jurists have stipulated several conditions for the occurrence of breastfeeding kinship, including: the necessity for the milk to come from a legitimate pregnancy; Based on this, if a woman breastfeeds a infant with with milk obtained from adultery, then breastfeeding kinship does not take place. Famous Shiite jurists have considered this condition valid. Also some jurists have claimed consensus on it .But contemporary jurists doubt the validity of this condition.

The sunni jurists are divided into two groups, one of them agrees with the necessity of this condition and the other disagrees with the Another group disagrees with the validity of this condition. Those who agree with the validity of this condition argue based on consensus and hadiths. As those who agree with this condition in Sunni jurisprudence argue that in the case of breastfeeding with milk from adultery, there is no lineage. This article by using the descriptive analytical method examines the arguments of supporters and opponents in Shia and Sunni jurisprudence And criticizes the arguments of the supporters including consensus and hadiths And it comes to the conclusion that breastfeeding creates kinship, whether the milk is the result of a legitimate relationship or an illegitimate relationship. Because the criterion for breastfeeding kinship is the growth of flesh and bone strength.

Keywords: breastfeeding, milk, legitimate pregnancy, adultery, occurrence of breastfeeding kinship

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على من أنزل إليه الكتاب المعجز محمد الهادي الأمين صلى الله عليه و على آل بيته الطيبين الطاهرين، و على من سار على هديهم و اقتدى بهم إلى يوم الدين،
أمّا بعد؛

فتتمثل أنواع القرابة في ثلاثة، هي: قرابة النسب، قرابة المصاهرة و قرابة الرضاع؛ قرابة النسب أساسها الدم، فهي تقوم بين افراد تربطهم رابطة الدم وبذلك يقصد بها الصلة القائمة بين الأشخاص بناء على دم مشترك ولاشتراكهم في أصل واحد، وهي تقسم إلى قسمين: قرابة مباشرة وتسمى أيضا بقرابة الخط المستقيم، وقرابة غير مباشرة أو قرابة حواشي وتسمى أيضا قرابة الخط المنحرف.^(١)

أولاً: القرابة المباشرة هي التي تربط اشخاصاً بتسلسل أحدهم عن الآخر، فهي قرابة الولادة المنحصرة في عمود النسب، أو هي قرابة الاصول والفروع ، والأصل هو من نزل منه الشخص كالأب وأصوله، والفرع هو كل من ينحدر من الشخص كالابن وفروعه، وهذه القرابة تربط الشخص بأصوله وإن علوا وبفروعه وإن نزلوا، ويستوي في ذلك أن يكون الفرع عن طريق الذكور أو عن طريق الإناث، فالأب وأبو الأب وان علا وأم الأب وان علت، والأم وأبو الأم وان علا وأم الأم وان علت والابن وابن الابن وان نزل كل من هؤلاء قريب مباشر للآخر.^(٢)

ثانياً: قرابة الحواشي هي التي تكون خارجة عن عمود النسب فلا يتسلسل فيها أحد القريبين من الآخر وان كانا يشتركان في أصل واحد، فهي الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون احدهم فرعاً

(١) ينظر: نظرية الحق، ص١٨٧، طارق عفيفي، مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٦م

(٢) ينظر: مبادئ القانون، القسم الاول، نظرية القاعدة القانونية، ص٢١٦، عبد المنعم فرج الصدة، القاهرة: دار النهضة

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

للاخر، كالقرباة بين الأخ وأخته أو الشخص وخاله أو عمه، وتعرف أيضاً بالقرباة غير المباشرة، وبموجب هذه القرباة فان القريب لا ينحدر من الآخر ولكن يجمعهما أصل مشترك واحد.^(١)

النوع الثاني هو قرابة المصاهرة التي تنشأ نتيجة عقد الزواج فتربط بين أحد الزوجين وأقارب الزوج الآخر.

النوع الثالث من القرباة هو الرضاع؛ فقد أباح الإسلام الرضاع، وهو أن يرضع الطفل (المرتضع) من لبن امرأة غير أمه والتي تسمى المرصعة، وقد تدعو الحاجة إلى ذلك، كوفاة الأم مثلاً، أو لعدم قدرتها على الرضاع، إما عن انشغالٍ أو عجزٍ، كعدم وجود اللبن أصلاً، أو لأسباب أخرى. فإن المرأة إذا أرضعت طفلاً -وفقاً للشروط التي سيأتي بيانها- بلبن يلحق بالواطئ نسبه، فقد صار ذلك الطفل ولدهما من الرضاع.

و أصل الرضاع الذي تدور عليه الأحكام الناشئة هو كونه كالنسب، فما ذكر من أنواع القرباة النسبية (المباشرة و قرابة الحواشي) موجود في الرضاع أيضاً؛^(٢) من المسائل المجمع عليها في الفقه الإسلامي ترتب بعض الأحكام على القرباة الناشئة من الرضاع، هي: تحريم النكاح و ثبوت المحرمية دون غيرها من آثار القرباة النسبية، غير أن دائرة المحرمية أضيق في الرضاع منها في النسب، فيحرم الزواج من أفراد معينين من الأقارب الرضاعيين^(٣) مع ما يترتب على ذلك من جواز النظر إلى ما عدا العورة منهم و كذا جواز

(١) ينظر: محاضرات في المدخل للعلوم القانونية، نظرية الحق في القانون المدني، ص١٨٧، احمد سلامة، القاهرة: المطبعة العالمية ١٩٦٠ م

(٢) ينظر: الأحوال الشخصية، ص٧٥، محمد ابوزهرة، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٠م، ط٢؛ الفقه على المذاهب الخمسة، ج٢، ص٣١٧، مججواد مغنية، ، بيروت: دار التيار الجديد، ١٤٢١هـ؛ الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢٢، ص٢٤١، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، الكويت، من ١٤٠٤ - ١٤٢٧هـ

(٣) يتحدث الإمام محمد ابوزهرة عن حكمة تحريم الزواج من الأقارب الرضاعيين كاتباً:

انفردت الشريعة الإسلامية من بين الشرائع السماوية القائمة الآن بجعل الرضاع سبباً من أسباب التحريم و إن لذلك أسباباً قوية موجبة لهذا التحريم، منها: ١- أن المرضع التي ترضع الولد إنما تغذيه بجزء من جسمها فتدخل أجزاءها في تكوينه و يكون جزءاً منها و إن الحس و العلم يثبتان ذلك، فإن لبنها در من دمها ينبت لحم الطفل و ينشز عظمه ... فإذا كان الطفل جزءاً منها فهي كالأم النسبية بيد أن هذه غذته بدمها في بطنها و تلك غذته بلبنها بعد وضعه؛ فإذا كانت الأم النسبية محرمة على التأبيد و بعض من يتصل بها من محرمات عليه، فكذلك الأم الرضاعية، فهذا بديهي مشتق من الحس و كلام أهل

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

لمسه؛ أما سائر الآثار فهي التوارث و الولائية و الحضانة و النفقة و بر الوالدين و صلة الرحم و سقوط القصاص و العتق و غير ذلك فإنه من آثار قرابة النسب لا قرابة الرضاع.^(١) لأن النسب أقوى من الرضاع، فلا يقاس عليه في جميع أحكامه و إنما يشبه به فيما نصّ عليه فيه.^(٢)

وقد ذكرت بعض الشروط في الفقه الإسلامي بالنسبة للرضاع المحرم، أحدها هو أن اللبن يجب أن يكون حاصلًا من الحمل الشرعي، فبناء على هذا الشرط لا يكفي لبن الفجور في حصول القرابة الرضاعية؛ فإذا أرضعت امرأة طفلاً من لبن قد حصل إثر علاقة جنسية غير شرعية لاتحدث بينهما رابطة الأمومة الرضاعية إذ أنّ الفقهاء الذين وافقوا على لزوم هذا الشرط، لم يحرموا زواجهما لانقضاء القرابة؛ فيتمحور المقال حول لزوم حصول اللبن من الحمل الشرعي مسلطاً الضوء على آراء فقهاء المذاهب الإسلامية و أدلتهم.

الأهداف التي دفعتني إلى البحث في موضوع «شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي»، هي:

- ١- إلقاء نظرة نقدية على ما اشتهر في الفقه الإمامي من عدم حصول القرابة الرضاعية باللبن الحاصل من العلاقة غير شرعية، هروباً من الجمود في الفقه الإسلامي.

الخبرة. ٢- و إن المرضع تندمج في الأسرة التي ترضع أحد أولادها فتكون من أحادها كما يكون الطفل في بيت مرضعته مندمجاً في أسرتها، فيكون ذلك التشابك الذي يجعل أسرته أسرتها و أسرتها أسرتها أيضاً ٣- و هناك فائدة للتحريم بالرضاعة قد ذكرها بعض كتاب الفرنجة المسيحيين الذين أعجبوا بنظام الإسلام في الرضاع و هي التشجيع على الإرضاع إحياء للأطفال الذين ليست لهم أمهات يرضعنهم؛ فإن المرضع إذا علمت أنها في الشريعة أم و لها ما للأُم من إجلال و تقديس و لذا تحرم على الولد كما تحرم عليه أمه فإنها تقدم على الإرضاع من غير غضاضة و قد يكثر بذلك النسل.

(الأحوال الشخصية، ص ٨٢، محمد ابو زهرة)

(١) . ينظر: فقه الشريعة، ج ٣، ص ٥٥٥، محمد حسين فضل الله، بيروت، دار الملاك، ١٤٣٢هـ؛ منتهي المطالب، ج ١٤، ص ٢٣٤، العلامة الحلي، إيران، مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٢هـ؛ روضة الطالبين، ج ٧، ص ٤٧٧، محي الدين النووي، بيروت - دمشق - عمان: المكتب الإسلامي، ١٩٩١م، ط ٣

(٢) . شرح منهج السالكين و توضيح الفقه في الدين للسعدي، ج ٢، ص ٦٩، سليمان بن محمد اللهيبيد، السعودية: بدون دار نشر، ١٤٢٩هـ؛ المطّلع على دقائق زاد المستنقع، ج ٥، ص ٢١٧، عبد الكريم اللاحم، الرياض: دار كنوز اشبيليا، ٢٠١٠م؛ الفقه الميسر في العبادات و المعاملات، ج ٢، ص ١٩٤، احمد عيسى عاشور، القاهرة، مكتبة القرآن، ١٩٨٤م

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

- ٢- إظهار حيوية الفقه الإسلامي في كل زمان، إذ يمكن إعادة النظر في ما ادّعي الإجماع عليه بأسلوب إجتهادي، مما يوحي بانفتاح باب الإجتهد في كل عصر.
- ٣- القيام ببحث إجتهادي في الفقه المقارن الذي يمثل وسيلة لتقارب المذاهب و ذلك عن طريق التقريب الفقهي و تذكير المشتركات الفقهية ولا سيّما أن النتيجة التي يتوصل إليها المقال هي اتحاد رأي المذاهب الإسلامية في الموضوع المبحوث.

منهجي في البحث:

المنهج الذي إختارته للبحث هو المنهج الإستقرائي التحليلي النقدي المقارن و ذلك بتتبع المسائل الفقهية المرتبطة بأثر اللبن الحاصل من الزنا في نشر الحرمة بالرضاع و أدلتها ثم تحليلها و نقدها.

كانت خطتي في البحث على النحو الآتي، فقد قسمته على مقدمة تكلمت فيها عن أنواع القرابة و تنزيل القرابة الرضاعية منزلة القرابة النسبية و ما يترتب على هذا التنزيل من الآثار، فضلاً عن بيان الموضوع الرئيس للمقال و سبب إختياري لهذا الموضوع و أهميته؛ ثم أتيت بمبحثين أولهما بيان الشروط المذكورة للرضاع المحرّم و شرط لزوم حصول اللبن من الحمل الشرعي على وجه التحديد و ما ذكر منه في طيات الكتب الفقهية، و المبحث الثاني يتمثل في بيان آراء الفقهاء و مناقشتها وفقاً للفقه الإمامي و الفقه السني و التوصل إلى الرأي الراجح بإذن الله.

فبعد المقدمة، أبدأ - مستعينا بالله تعالى - في ترتيب المبحثين أولهما يختص بالرضاع و الشروط اللازمة للرضاع المحرّم، ثم نخوض المبحث الثاني و هو دراسة فقهية مقارنة في الموضوع و السعي إلى إختيار ما يصح من الآراء.

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

المبحث الأول: شروط الرضاع المحرّم

يشتمل هذا المبحث على مطلبين، في المطلب الأول نسرّد ما ذكر في الفقه الشيعي و السني من الشروط للرضاع المحرّم؛ و المطلب الثاني يتعلق بالشرط الذي يشكّل موضوع هذا المقال.

المطلب الأول: الشروط المذكورة في الكتب الفقهية

تحتوي الكتب الفقهية على شروط مختلفة للرضاع المحرّم، قد وردت مناقشات كثيرة حول هذه الشروط و هي ممّا كثر الإختلاف فيها؛ إلا أنه لا يختلف عليه اثنان أنّ الرضاع إذا لم يستوف الشروط اللازمة لا أثر له في تكوين القرابة، فنذكرها مراعيًا الإيجاز:

١- كون المرتضع حيا يصل اللبن إلى معدته بمصّه، و له دون الحولين.^(١) فلا يحرم رضاع الكبير في المذاهب.^(٢)

٢- كون اللبن لفحل^(٣) واحد من امرأة واحدة.^(٤) قد اعتقد بعض الفقهاء أنّ اختلاف المراضع لا يقدرح في تحقق الحرمة الرضاعية.^(٥)

٣- إشتراط انبات اللحم و شدّ العظم به أو الإرضاع يوما و ليلة أو خمس عشرة رضعة متتالية.^(٦) والراجح عند الشافعية و الحنابلة هو أن يرضع الطفل خمس رضعات متفرقات بحسب العادة، بحيث يترك الثدي باختياره من غير عارض كتنفس أو إستراحة يسيرة أو شيء يلهيه عن الرضاع فجأة.^(٧)

(١) الفقه على المذاهب الأربعة، ج٤، ص٢٨، عبدالرحمن الجزيري، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ، ط٢
(٢) . مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، ص٤٥٠، بدر الدين البعلي، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، بدون تاريخ نشر
(٣) صاحب اللبن و هو الرجل الذي نشأ اللبن عن وطئه.
(٤) موسوعة الفاضل القطيفي، ج٣، ص٣٦٥، ابراهيم القطيفي البحراني، قم: ضياء بدر آل سنبل، ١٤٢٩هـ
(٥) . التاج و الإكليل لمختصر الخليل، محمد بن يوسف المواق، ج٥، ص٥٣٧، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م
(٦) فقه الإمام جعفر الصادق (ع)، ج٥، ص٢١٥، محمد جواد مغنبيه، قم: انصاريان، ١٣٧٩ش
(٧) . الفقه الإسلامي و أدلته، ج٩، ص٣٨، وهبة الزحيلي، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٧م، ط٤

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

وعن أحمد رواية ثانية أنّ قليل الرضاع وكثيره يحرم^(١). وذهب فقهاء الحنفية إلى أن رضعة واحدة تكفي في تحقق الرضاع.^(٢)

٤- اعتبار كون شرب اللبن على وجه الإمتصاص من الثدي.^(٣)

٥- اشتراط حياة المرضعة و عدم الإعتداد بالإرتضاع منها بعد موتها.^(٤) إلا أنّ جمهور الفقهاء قد ذهبوا ذهبوا إلى التحريم بلبن المرأة الميتة كما يحرم لبن الحية.^(٥)

٦- يشترط في الرضاع المحرم أن يكون اللبن عن وطء صحيح و إن كان شبيهة.^(٦)

هذا الشرط الأخير هو الشرط الذي يتمحور المقال حوله، فندخل بعض التفاصيل المتعلقة بمضمونه و آثاره.

المطلب الثاني: شرط لزوم حصول اللبن عن وطء صحيح

قد اشترط الفقهاء في الرضاع المحرم أن يكون اللبن عن وطء صحيح؛ تارة يعبر عن هذا الشرط بتعبير آخر هو «أن يكون اللبن عن حمل صحيح»^(١)

(١) . لمغني، ج ٨، ص ١٧١، ابن قدامة المقدسي، القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٩٦٩م، ط ١

(٢) . المبسوط، شمس الدين السرخسي، مصر: مطبعة السعادة، دون تاريخ نشر

(٣) . جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٢٩٤، مححسن النجفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، دون سنة نشر؛ المسالك في شرح

شرح موطأ مالك، ج ٥، ص ٦٧٥، ابوبكر ابن العربي، مصر: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٧م، ط ١

(٤) كتاب النكاح، ج ٢٠، ص ٢٩٤، الشيخ الأنصاري، قم: المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ

الأعظم الأنصاري، ١٤١٥هـ؛ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج ٧، ص ١٧٢؛ شمس الدين الرملي، بيروت: دار الفكر،

١٩٨٤م، ط ١

(٥) . روضة الطالبين، ج ٧، ص ٤٧٧، محي الدين النووي؛ مختصر الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، الهند،

حيدرآباد: لجنة إحياء المعارف النعمانية، بدون تاريخ نشر؛ فيض الإله المالك في حل ألفاظ عمدة السالك و عدة الناسك، عمر

بن محمد البركات البقاعي، ج ٢، ص ٤٤٦، بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ نشر

(٦) مفاتيح الشرائع، ج ٢، ص ٩٨، محمد الفيض الكاشاني، طهران: مدرسة الشهيد المطهري، ١٣٩٥ش؛ جامع العلوم و

الحكم، ابن رجب الحنبلي، ج ٣، ص ٤٧، القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٤م، ط ٢

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

مفهوم «الحمل الصحيح» يشمل الوطء بالشبهة أيضاً، لأنه مثل النكاح الصحيح في أكثر الأحكام كإلحاق المولود بالوطني و دفع الحد عنه و وجوب العدة فيها و نظائرها.^(٢)

يترتب على هذا الشرط فرعان قد ناقشهما الفقهاء:

الفرع الأول

وفقاً لهذا الشرط يجب أن يكون اللبن حاصلًا من الحمل، فإذا درّ اللبن بدون حمل لا يؤثر في نشر الحرمة؛ يقول صاحب الجواهر: «أن يكون اللبن عن نكاح أي وطء بعقد صحيح أو ملك يمين فلو درّ من المرأة من دون نكاح فضلاً عن غيرها من الذكر و البهيمية، لم ينشر حرمة بلا خلاف أجده فيه بل الإجماع بقسميه عليه»؛^(٣) إلا أن الإجماع لا يُعد دليلاً مستقلاً و ذاك أنّ الفقهاء يستدلون بعدد من الروايات^(٤) في هذا الموضوع فلا حجية لهذه الإجماعات التي لها مدارك من الأخبار.

كما يقول الشيخ الطوسي: «إذا نزل البكر أو الثيب لبن و لا زوج لها، فأرضعت بلبنها مولودا العدد المحرّم قال المخالف ينشر الحرمة بينهما و صارت أمه و صار إبنًا من رضاع للأُم و لأب له، لأن اللبن للمرأة خلق غذاء للأدمي يحمل على الأغلب و يقوى في نفسي أنه لا حكم له»^(٥).

أمّا بالنسبة للفقه السني، فهذا الأمر موضع خلاف بين الفقهاء؛ ورد في الموسوعة الفقهية الكويتية: «ذهب الجمهور وهو رواية عند الحنابلة إلى أنه لا يشترط لثبوت التّحريم بلبن المرأة أن يتقدّم حملٌ.

(١) . منهاج الصالحين، ص ٤٦١، كاظم حسيني حائري، قم: دار الرسالة، ١٣٩٤ش

(٢) . مفاتيح الشرائع، محمد الفيض الكاشاني، ج ٢، ص ٩٨؛ كتاب الرضاع، ص ٥٦، عبد الرحيم الواسعي الزنجاني، تهران،

دون دار نشر، ١٣٥٨ش

(٣) جواهر الكلام، محمد حسن النجفي، ج ٢٩، ص ٢٦٥

(٤) لمعرفة الأخبار ينظر: باب أنّ اللبن إذا درّ من غير ولادة و حصل الرضاع لم ينشر الحرمة (وسائل الشيعة، ج ٢٠،

ص ٢٩٨، الحر العاملي، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٦هـ)

(٥) المبسوط، محمد بن حسن الطوسي، ج ٥، ص ٣١٤، تهران: المكتبة المرتضوية، ١٣٨٧ش

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

فَيُحْرَمُ لَبَنُ الْبُكَرِ الَّتِي لَمْ تُوْطَأْ وَلَمْ تَحْبَلْ قَطُّ ... وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ وَعَلَيْهِ الْمَذْهَبُ أَنَّ لَبَنَ الْبُكَرِ لَا يُنْشَرُ التَّحْرِيمَ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ لِلتَّغْذِيَةِ».^(١)

الفرع الثاني

لا أثر للبن الحاصل من الزنا في حصول القرابة الرضاعية و نشر الحرمة. يعني إذا أرضعت المرأة طفلاً بلبن قد حصل لها بعد الفجور، لا يؤثر في نشر الحرمة، وهذا ما يدور المقال حوله فنسلط الضوء على الموضوع في المبحث الثاني بالتفصيل.

المبحث الثاني: شرط لزوم حصول اللبن من حمل صحيح

نخصص المبحث الثاني بدراسة شرط «لزوم حصول اللبن من حمل صحيح» و عدم الإعتناء باللبن الحاصل من العلاقة غير الشرعية في تكوين القرابة الرضاعية؛ فنقسم المبحث الثاني على مطلبين، أولهما يختص بدراسة هذا الشرط و موقف الفقه الإمامي من حصول القرابة الرضاعية باللبن الحاصل من الفجور وتبيان وجوه الإستدلال ومناقشات الفقهاء؛ كما نقوم في المطلب الثاني بدراسة القضية من منظور الفقه السني والنظريات المطروحة.

المطلب الأول: موقف الفقه الإمامي من شرط «لزوم حصول اللبن من حمل صحيح»

وقد ادعى عدد كبير من الفقهاء الإماميين ثبوت الإجماع على أن اللبن يجب أن يكون له أصل حلال، وإذا شرب الطفل الحليب الناتج عن الزنا، فلن تتحقق القرابة، إذ لم يفت أحد من الفقهاء برأي معارض في المسألة؛ إلا أن "الفاضل المقداد" قد ذكر أسماء بعض العلماء واعتبرهم معارضين لاشتراط كون اللبن ناتجاً عن النكاح الصحيح؛ فيقول بعد نقل نظرية مشهور الفقهاء: «وخالف ابن الجنيد في ذلك، و الشيخ في

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، ج٢٢، ص٢٤٣؛ كشف القناع عن متن الإقناع، ج١٣، ص٨٢، منصور بن يونس البهوتي، السعودية: وزارة العدل، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨م

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

المبسوط أيضا حيث لم يعتبروا النكاح الشرعي و حرّما بلبن الزنا. واختاره العلامة في المختلف عملا بالعموم وإطلاق النص»^(١).

ولكن مراجعة آراء الفقهاء تقودنا إلى أنه من الخطأ أن نعزو الرأي المخالف للشيخ الطوسي و العلامة الحلبي، فضلاً عن أن الفاضل المقداد لم ينقل رأي ابن الجنيد بشكل صحيح.

هذه هي عبارة الشيخ الطوسي في «المبسوط»: «إذا أنت بولد من زنا فأرضعت بلبنه مولودا لقوم صارت أمه من رضاع، و لم يكن الزاني أباه من الرضاع، لأن النسب لم يثبت فلا يثبت الرضاع، و يقتضي مذهبنا أنها لا تصير امه لأنّ نسبه عندنا لا يثبت شرعا من جهتها»^(٢)؛ هو أولاً: يروي عن أهل السنة أنه بعد الرضاع لن يكون الزاني أبا للرضيع ولكن المرأة المرضعة تعتبر أمه الرضاعية. ثم يقول: الشيعة تعتقد بأنّ المرضعة أيضا لن تكون أمّا للرضيع إذا كان اللبن حاصلًا من الفجور، لأن هذه العلاقة لا تصح شرعاً ولا أثر لها، فاللبن لا يؤثر في تكوين القرابة بين المرضعة و الرضيع.

كما يصرّح العلامة الحلبي بأن اللبن الحاصل من الزنا لن ينشر الحرمة^(٣)، إلا أنه في كتابه «تذكرة الفقهاء» بعد الإشارة إلى إجماع فقهاء السنة على حرمة الزواج من المرضعة و من أقاربها، يقول: «و عندي في تحريم المرضعة من الزنا على المرتضع نظر»^(٤)؛ كلام العلامة هذا بمعنى أنه يشكك في هذا الحكم أي تحريم المرضعة من الزنا على المرتضع.

(١) التنتيخ الرائع لمختصر الشرائع، ج٣، ص٤٣، الفاضل المقداد، مقداد بن عبدالله، قم: مكتبة آية الله العظمي المرعشي النجفي، ١٤٠٤هـ

(٢) المبسوط، محمد بن حسن الطوسي، ج٥، ص٣٠٧

(٣) قواعد الأحكام، ج٣، ص٢١، العلامة الحلبي، قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، ١٤١٣هـ؛ مختلف الشيعة، ج٧، ص٣٩، العلامة الحلبي، قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٧٤ش

(٤) تذكرة الفقهاء، ص٦١٦، العلامة الحلبي، تهران، المكتبة المرتضوية، دون تاريخ نشر

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

من جانب آخر، ابن الجنيد ذهب إلى التقرييق بين الأفراد؛ إذا أرضعت المرأة طفلاً بلبن الفجور فيحرم عقد المرتضع على المرأة و أقاربها، ولكنه لا يؤثر في تحريم نكاح المرتضع مع الواطئ و أقاربه بل يجب الأخذ بالإحتياط.^(١) إلا أن مخالفة ابن الجنيد لا تقدر في إجماع الفقهاء في هذه المسألة، إذ إنه خالف فقهاء الإمامية في كثير من آرائهم، إضافة إلى معلومية نسبه و تحقق الإجماع قبل مخالفته.

فلم نعثر على فتوى مخالفة غير ما ذكرنا من ابن الجنيد و تقريقه بين المرضعة و الواطئ، ، فينبغي إعتبار عدم نشر الحرمة باللبن النائب من الزنا من الأحكام المتفق عليها في الفقه الإمامي. ومع ذلك، لا يمكن أن نعد الإجماع دليلاً مستقلاً في القضية، لأن هكذا إجماع يعتمد على بعض الأخبار، وبالتالي فإن بعض المعاصرين يعتبرون هذا الإجماع غير صحيح؛^(٢) قد استند الفقهاء إلى روايتين:

الرواية الأولى- في كتاب دعائم الإسلام، قد روي عن الإمام جعفر الصادق (ع): «لبن الحرام لا يحرم الحلال، و مثل ذلك امرأة أرضعت بلبن زوجها ثم أرضعت بلبن فجور، قال: و من أرضع من فجور بلبن صبيّة لم يحرم من نكاحها؛ لأنّ اللبن الحرام لا يحرم الحلال».^(٣)

بناء على هذه الرواية، اللبن الناتج عن فعل حرام لا يمكن أن يكون مانعاً من عمل حلال و هو الزواج؛ إذن اللبن لا ينشر الحرمة بين المرتضع و المرضعة فلا تثبت المحرمية بين الطفل و المرأة و بينه و بين أقارب المرأة فلا حرمة في النكاح بين هؤلاء الأشخاص.

على الرغم من أن دلالة الرواية على المقصود واضحة، إلا أنّ سندها ضعيف ولا يصلح للإحتجاج به؛ لأن كتاب دعائم الإسلام مرسل فلا يُعد من ضمن كتب الحديث المعتمدة في الفقه الشيعي، كما أن

(١) مجموعة فتاوى ابن الجنيد، علي بنه الإشتهاردي، ص ٣٨٤، قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، ١٤١٦هـ

(٢) . القواعد الفقهية، ج ٤، ص ٣٣٧، السيد حسن البجنوردي، قم: نشر الهادي، ١٣٧٧ش؛ عوائد القواعد الفقهية، ج ٣،

ص ٣٠٤، حسين المظاهري، ايران: مؤسسة الزهراء الثقافية و البحثية، ١٣٩٧ش

(٣) مستدرک الوسائل، المحدث النوري، ج ١٤، ص ٣٧٤، بيروت: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٨هـ

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

مؤلف هذا الكتاب مجهول في علم الرجال.(١) و بهذا السبب لم يعتمد صاحب كتاب الوسائل على هذا الكتاب فلم ينقل رواية منه، فوردت هذه الرواية في كتاب "مستدرک الوسائل" فحسب دون كتاب آخر، و ذاك أن صاحب كتاب مستدرک الوسائل قد عدّ كتاب الدعائم و ما فيه من الروايات معتمدا و موثوقا به؛(٢) و لكن في المقابل، المحققون من الفقهاء و علماء الرجال لا يستحسنون الإعتماد على هذا الكتاب و الإعتماد برواياته في إثبات الحكم الشرعي.(٣)

الرواية الثانية- صحيحة عبد الله بن سنان

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ لَبَنِ الْفَخْلِ؛ قَالَ هُوَ مَا أَرْضَعَتْ امْرَأَتُكَ مِنْ لَبَنِكَ وَ لَبَنِ وَ لَدِكَ وَ لَدَ امْرَأَةٍ أُخْرَى فَهُوَ حَرَامٌ.(٤)

تعدّ الرواية صحيحة بسبب وثاقة جميع رواتها.

المحور الرئيس في الإستدلال بهذه الرواية، هو التركيز على عبارتي «لبن ولدك» و «أرضعت إمرأتك»؛

وجه الدلالة هو أن اللبن الذي يثوب في جسد المرأة إثر ولادة ولد غير شرعي، فلا ينطبق عليه عنوانا "لبنك" و "لبن ولدك"، لأنه لا صحّة لهذه العلاقة في الشريعة. فالزنى بين الرجل و المرأة مما لا يؤخذ بعين

(١) معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواة، ج٢٠، ص١٨٥، ابوالقاسم الخوئي، دون دار نشر، ١٣٧٢ش

(٢) . مستدرک الوسائل، ج١٩، ص١٢٨، المحدث النوري

(٣) محاضرات في فقه الإمامية (الزكاة)، ج١، ص١٧٩، محمد هادي الميلاني، دون دار نشر، دون تاريخ نشر؛ الذريعة إلى

تصانيف الشيعة، ج٨، ص١٩٧، آغا بزرك الطهراني، قم: اسماعيليان، ١٤٠٨هـ؛ موسوعة طبقات الفقهاء، ج٤، ص٤٩٣،

جعفر السبجاني، قم، مؤسسة الإمام الصادق (ع)، ١٤١٨هـ.

(٤) وسائل الشيعة، ج٢٠، ص٣٨٩، الحر العاملي

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

الاعتبار في الشرع فالشريعة لا تعترف بالعلاقة المحرّمة بين الرجل و المرأة، كما أن الولد المولود من الزنى لا يُعد ولدا للزاني شرعا و لا ينسب إليه إلغاءً لشرعية هذه العلاقة.^(١)

هذا الإستدلال قابل للنقد و النقاش؛ لأنه لا دليل على ألاّ نعتبر الولد الناتج من الزنا ولدا غير شرعيا؛ نعم، قد صدر حديث «الولد للفراش و للعاهر الحجر» وقد اعتبر الفقهاء هذا الحديث دليلا على قاعدة فقهية اصطلاحا عليها بقاعدة الفراش، والمقصود أنّ الذي يحكم جريان النسب بين الناس هو بيت الزوجية، وهذا ما عليه الحال في جميع الأعراف، فكلّ مولود يولد في أسرة من رجل وامرأة وبينهما زواج شرعيّ يلحق نسبُهُ بالزوج صاحب الفراش، فالقاعدة ليس أكثر من أمانة شرعية على صحّة النسب، وحالها في ذلك حال جميع الأمارات الشرعية مثل أمانة سوق المسلم يعمل على طبقها إذا لم يُقْم الدليل على خلافها، فمثلاً إذا ثبتت بدليل قاطع بأنّ المولود انعقدت نُطفته من الزنا حينها لا يُنسب لصاحب الفراش ولا يُعمل بهذه القاعدة، أمّا في حالة الشكّ والتردد لمجرد الظنون فإنّ الحاكم هو جريان هذه القاعدة، وقد اشترط الفقهاء لجريان هذه القاعدة أن يكون المورد قابلاً، والمقصود من ذلك أن يكون عنوان الفراش مُتحققاً، فمثلاً لا تجري هذه القاعدة إذا كان مدة زواجها أقلّ من ستّة أشهر وأنجبت له ولداً، ففي هذه الحالة لا ينسب الولد للزوج؛ لأنّ أقلّ مدّة للحمل والانجاب ستّة أشهر، وهكذا الحال إذا كان غائباً وبعيداً عن زوجته أكثر من المدّة التي يحصل فيها الحمل والانجاب. فالحديث يختص بحالة المخاصمة و الشك و ينفع فصل النزاعات و يُثبت الولدية لصاحب الفراش في عالم الإثبات و لا الثبوت، و يشهد لذلك أن الأئمة عليهم السلام قد إستندوا إلى هذه القاعدة في حالة التردد و فصل النزاع، فالقاعدة تهدف إلى إلحاق الولد بالفراش عند الشك و لا تهدف إلى نفي الترابط بين ابن الزنا و أسرته، ولا سيّما أن سياق الروايات جميعها توحى بأن هذه القاعدة ينحصر موردها بحالة

(١) جواهر الكلام، ج ١٥، ص ١٩٧، محمد حسن النجفي

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

الزنا بإمرأة متزوجة أو مملوكة، ففي هذه الحالة حرمت الشريعة عند الشك الزاني من نسبة الولد إلى زوج المرأة الشرعي أو مالكتها على تقدير كونها أمة.^(١)

فلا دلالة لهذه الأحاديث على إنتفاء نسب الولد الناتج من الزنا؛ إلا أنه بالنسبة للتوارث، قد ورد أنّ الولد الناتج عن الزنا لا يرث والديه يعني الزانيين، ولكنه لا يدلّ على إنتفاء العلاقة النسبية بينهم، كما أنّ الشريعة قد حكمت بعدم التوارث بين الكافر و ولده، فلذلك يطبّق الفقهاء أحكام الولد الشرعي مثل حلية النظر على المولود من الزنا.^(٢)

فالإستدلال بالعبارة الأولى أي "لبن ولدك" لا تُفيد إثبات ما ذهب إليه مشهور الفقهاء و هو عدم نشر الحرمة باللبن الثائب من الزنا.

أما بالنسبة للعبارة الثانية و هي "أرضعت إمرأتك"، فوجه الإستدلال هو أنّ لفظ "إمرأتك" لا يشمل مرأة قام الرجل بإقامة علاقة محرّمة معها، فلا يطلق عنوان «المرأة» عليها ثم لم يدخل الإمام (ع) اللبن الحاصل من الزنا تحت مفهوم «لبن الفحل».^(٣)

(١) من أمثلة هذه الروايات: ١- رواية سعيد الأعرج عن أبي عبدالله (ع)، قال: سألته عن رجلين وقعا علي جارية في ظهر واحد، لمن يكون الولد؟ قال للذي عنده لقول رسول الله صلى الله عليه و آله الولد للفراش و للعاهر الحجر. (مرأة العقول في شرح أخبار الرسول، ج ٢٠، ص ٢٩٨، محمداقصر المجلسي، تهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٣ق؛ ٢- رواية الحلبي عن أبي عبدالله (ع) قال: أيما رجل وقع على وليدة قوم حراما ثم اشتراها فادعى ولدها فإنه لا يورث منه فإن رسول الله صلى الله عليه و آله قال الولد للفراش و للعاهر الحجر و لا يورث ولد الزنا إلا رجل يدعي ابن وليدته. (وسائل الشيعة، ج ٢١، ص ١٩٣، الحر العاملي)

(٢) للتوسع في ذلك راجع: التلقيح الصناعي دراسة فقهية حقوقية، ص ١٥٢، محمد جواد الفاضل اللنكراني، دمشق: حوزة فقه الأئمة الأطهار، ١٤٢٩هـ

(٣) تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٦١٥، العلامة الحلبي؛ الحقائق الناضرة، ج ٢٣، ص ٣٢٤، يوسف البحراني، قم، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٦٣ش

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

نوقش هذا الدليل بأن انطباق عنوان "لبن الفحل"، لا يقتصر على حالة كون المرضعة زوجة الرجل ولا يتوقف على وجود العلاقة الزوجية بين المرضعة و صاحب اللبن؛ فإذا قامت نساء أخريات كالأمة و الأمة المحللة و الموطوءة بالشبهة -على المشهور - بالرضاع فيُعد ذاك اللبن أيضاً، لبن الفحل و ينشر الحرمة. فانطباق عنوان لبن الفحل لا يتوقف على أن تكون المرأة المرضعة زوجة الرجل، فلا ينبغي الجمود على لفظ «إمرأتك» لتعدُّ لبن الزانية خارجاً من مفهوم لبن الفحل و أسباب نشر الحرمة.^(١)

قد دفعت هذه الإشكالية بعض الفقهاء إلى التردد في دلالة الرواية و عدم الاستناد إليها ثم قد عدّوا الإجماع الدليل الوحيد في المسألة و هي عدم نشر الحرمة باللبن الناتج من الزنا،^(٢) كما دفعت بعضهم إلى التردد في شرطية حلية العلاقة بين الرجل و المرأة المرضعة.^(٣)

قام بعض الفقهاء بالرد على هذا النقد قائلاً: لم تُصد بلفظ "إمرأتك" زوجة الرجل، بل إضافة "إمرأة" إلى "ضمير الكاف" توحى بأن الإمام (ع) يقصد كل امرأة ترتبط بالرجل بإحدى الطرق الشرعية، سواء كان الارتباط بالزوجية أو الملك أو حلية الإنتفاع (بالنسبة للأمة المحللة)؛ إذاً إذا كانت العلاقة بينهما علاقة محرمة و غير مسموحة بها في الشريعة، فلا تعترف الشريعة بعلاقتها و لا ارتباط بينهما شرعاً، حيث لا يتناول لفظ "إمرأتك" هذه المرأة التي لجأت إلى علاقة محرمة مع رجل.^(٤)

هذا الكلام يناقش بأن لفظ "إمرأتك" لا يتناول جميع الحالات التي تؤدي إلى نشر الحرمة بالرضاع و حرمة النكاح، فهذا الحمل (أن نقول: الإمام عليه السلام قصد بلفظ إمرأتك، كل امرأة ترتبط بالرجل بطريقة

(١) . مستند الشيعة، ج ١٦، ص ٢٣١، احمد بن محمد مهدي النراقي، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٥هـ؛ رياض

المسائل، ج ١١، ص ١٣٣، سيد علي الطباطبائي، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٨ش

(٢) رياض المسائل، ج ١١، ص ١٣٣، سيد علي الطباطبائي

(٣) المكاسب، ج ٣، ص ٣٦٠، الشيخ الأنصاري، قم: دار الذخائر، ١٤١١هـ

(٤) موسوعة الإمام الخوئي، ج ٤٩، ص ٧٣، ابوالقاسم الخوئي، قم: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ١٤١٨هـ

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

مشروعة) خلاف لظاهر الرواية، ولا سيما فيما يتعلق بالموطوءة بالشبهة و الأمة المحللة^(١)، حيث لا يمكن إدراجها تحت عنوان "إمراؤك" و ذاك أن الموطوءة بالشبهة قد تكون زوجة لرجل آخر، فكيف يمكن أن يتناولها لفظ "إمراؤك" بإطلاقها؟! كما هو الحال في الأمة المحللة، لأنها مملوكة لرجل آخر غير الرجل الذي واقعها.

التحليل العلمي للرواية يضع أمامنا أربعة احتمالات لما يقصده الإمام (ع) بلفظ "إمراؤك"، فلا يصح الإقتصار على احتمال واحد و غض النظر عن الإحتمالات الأخرى؛ الإحتمالات الأربع، هي:

- الإحتمال الأول- هذا هو نفس ما طرحه المستدلون بالرواية؛ حيث قد ذهبوا إلى أن القصد من لفظ "إمراؤك" هو أن المرأة إذا أرضعت طفلا باللبن الحاصل من الزنا، فلا يكفي ذلك في نشر الحرمة بالرضاع و لا تثبت القرابة بينها و بين الطفل، و يجب أن يكون اللبن حاصلًا من علاقة مشروعة.
- الإحتمال الثاني- هذا الإحتمال هو أن الرواية بصدد بيان شرط «اتحاد صاحب اللبن أو الفحل»، يعني يجب ألا يكون اللبن الذي يرتضع منه الطفل ناشئًا من فحلين مختلفين، كما نرى أن الفقهاء قد إعتدوا على هذه الرواية إثباتًا لشرطية كون اللبن من فحل واحد في الرضاع^(٢)؛ بينما لم يعتبره فقهاء السنة شرطًا في ثبوت القرابة بالرضاع.^(٣)

(١) يجوز لمالك الأمة شرعا أن يحلل وطء الأمة و الإستمتاعات الأخرى لشخص آخر (فرهنگ فقه مطابق مذهب اهل البيت عليهم السلام، ج٢، ص٣٧٨، السيد محمود الهاشمي الشاهرودي، قم: مؤسسه دائرة المعارف فقه اسلامي بر مذهب اهل بيت عليهم السلام، ١٣٨٢ش)

(٢) . القواعد الفقهية في فقه الإمامية، ج٤، ص٨٣، عباسعلي الزارعي السبزواري، قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٣٠هـ

(٣) تذكرة الفقهاء، ص٦٢١، العلامة الحلي

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

• الإحتمال الثالث - الرواية بصدد نقد نظرية "ثبوت الحرمة الرضاعية بالإرتضاع من لبن بهيمة" كما نسب الشيخ الطوسي و ابن قدامة هذا القول إلى بعض السلف،^(١) فأضاف الشيخ: «ربما حكى ذلك عن مالك»^(٢) فالإمام (ع) بقوله «امراتك»، يريد أن يؤكد أنّ اللبن الذي ينشر الحرمة هو لبن الإنسان و لا يكفي لبن البهائم.

• الإحتمال الرابع - تشير الرواية إلى أحد شروط تحقق الرضاع و هو أن يخرج اللبن من ثدي أنثى؛ فإذا نزل اللبن من رجل فأرضع به طفلاً، لا ينشر الحرمة و لا يؤثر في تكوين القرابة بالرضاع.^(٣) إلا أنّ بعض فقهاء السنّة قد ذهبوا إلى ثبوت القرابة الرضاعية بذلك.^(٤)

نظراً إلى وجود هذه الإحتمالات الأربع في لفظ "امراتك"، لا يمكن القطع بأنّ الإمام (ع) قصد إخراج المرضعة الزانية واللبن الحاصل من الزنا؛ فضلاً عن أنه هناك قرائن تقويّ الإحتمالات الأخرى دون الإحتمال الأول.

تتمثل هذه القرائن في أن أكثر فقهاء السنّة يرون أن هناك حالات أخرى - غير ما هو شائع في الرضاعة- تؤدي إلى نشر الحرمة،^(١) منها: ارتضاع الطفل من لبن المرأة دون وقوع الوطء و الحمل^(٢)، أو

(١) . المغني، ج٨، ص ١٨٠، ابن قدامة المقدسي؛ المبسوط، ج٥، ص ٢٩٥، محمد بن حسن الطوسي
(٢) . الخلاف، ج٥، ص ١٠٣، محمد بن حسن الطوسي، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٧هـ؛ ولكننا لم نجد ما يدلّ على إعتقاد الإمام مالك بثبوت القرابة بلبن البهيمة، بل عثرنا على ما يثبت خلافه. (المدونة، ج٢، ص ٣٠٣، مالك بن أنس، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤ م)

هذا و قد ورد في كتاب المبسوط للسرخسي: «و محمد بن إسماعيل صاحب الأخبار - رحمه الله تعالى - يقول، يثبت به حرمة الرضاع، فإنّه دخل بخارى في زمن الشيخ الإمام أبي حفص - رحمه الله تعالى - و جعل يفني فقال له الشيخ: - رحمه الله تعالى - لا تفعل فلست هنالك، فأبى أن يقبل نصحته حتى أسنفتني عن هذه المسألة، إذا أرضع صبيان بلبن شاة فأفتى بثبوت الحرمة، فأجتمعا وأخرجوه من بخارى بسبب هذه الفتوى». (المبسوط، ج٥، ص ١٣٩، شمس الدين السرخسي)

(٣) المغني، ابن قدامة المقدسي، ج٨، ص ١٨٠

(٤) وقال الكرابيسي: يتعلّق به التّحريم؛ لأنّه لبن آدمي، أشبه لبّن الأدميّة؛ (نفس المصدر)

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

الإرضاع من لبن المرأة بعد موتها^(٣)، أو إيصال اللبن إلى جوف الطفل^(٤)؛ هذه القرائن تقوي هذا الإحتمال أنّ ما قصد الإمام هو الرد على آراء فقهاء السنّة. من ناحية أخرى، من المستبعد جدا أن يوَلّي أحد من المسلمين مرأة زانية مسئولية إرضاع طفله، فهذا الفرد نادر ينصرف عنه إطلاق لفظ «امراتك»^(٥).

تتحصّل مما ذكرنا أن أدلة مشهور الفقهاء قابلة للمناقشة و ترد عليها بعض الملاحظات؛ من ناحية، الإجماع الذي استند اليه الفقهاء مدركي أو محتمل المدركية فلا يمكن الإعتماد عليه، و من ناحية أخرى ليست الروايات دليلا مقنعا على إثبات عدم نشر الحرمة بالرضاع باللبن الحاصل من الفجور؛ إذن يجب القول بأن اللبن الحاصل من العلاقة المحرّمة ينشر الحرمة بالرضاع أيضا؛ و يؤيده أن اللبن الذي يشربه الطفل للمدّة المحدّدة يحصل به التَغذّي، فيسبّب إنبات اللحم و إنشاز العظم؛ اللبن الذي يثوب من العلاقة غير المشروعة، ينشر الحرمة بين الولد و الزاني فكذلك ينشرها بين الزاني و المرتضع؛ فيتحقق أساس ثبوت التحريم و هو إنبات اللحم و إنشاز العظام كما في اللبن الحاصل من الوطء الصحيح؛ الوطء هو السبب في اللبن سواء كان مشروعاً أو محظوراً و في كلتا الحالتين تثبت الصلة بين المرضعة و الرضيع باللبن و هذا هو الضابط في حصول الحرمة. فالإفتاء بجواز زواج الرضيع من المرضعة باللبن الحاصل من الفجور يخالف الإحتياط.

(١) تذكرة الفقهاء، ص ٦١٥، العلامة الحلبي؛ حاشيتا قليوبي و عميرة، ج ٤، ص ٦٤، احمد سلامة القليوبي و احمد البرلسي عميرة؛ بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ، الخلاف، ج ٥، ص ١٠٤، الشيخ الطوسي؛ الفقه على المذاهب الخمسة، ج ٢، ص ٣١٨،

محمد جواد مغنية، بيروت: دار التيارات الجديد، ١٤٢١هـ؛ الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٤، ص ٢٦، عبدالرحمن الجزيري

(٢) أثر اللبن الثائب من غير حمل في نشر الحرمة بالرضاع، ص ٢٤، الفت سعد اسمعيل عبيد، بدون دار نشر، بدون سنة نشر؛ المغني، ج ٨، ص ١٨٠، ابن قدامة المقدسي

(٣) بدائع الصنائع، ج ٤، ص ١١، علاء الدين الكاساني، مصر: مطبعة شركة المطبوعات العلمية، ١٣٢٧هـ

(٤) ويدلّ على ذلك قول عبد الغني الغنيمي الحنفي: وإذا حُلب اللبن من المرأة بعد موتها، فأوجر به الصبيّ أي صبّ في حلقه و وصل إلى جوفه، تعلق به التحريم، لحصول معنى الرّضاع. (الباب في شرح الكتاب، ج ٣، ص ٤٣، عبد الغني

الغنيمي الدمشقي، بيروت: دار الحديث، ١٣٩٩هـ)

(٥) المكاسب، ج ٣، ص ٣٦١، الشيخ الأنصاري

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

المطلب الثاني: موقف فقهاء السنّة من شرط لزوم حصول اللبن من الحمل الشرعي

قد اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول- ذهب الحنفية^(١) و الحنابلة^(٢) إلى القول بانتشار الحرمة إذا أرضعت امرأة اللبن الذي يثوب بسبب الزنا طفلاً آخر غير وليدها من الزنا؛ فهذا يعني أنهم لم يشترطوا كون اللبن حاصلًا من الحمل الشرعي ويعدون اللبن الثائب بسبب الزنا كافيًا في نشر الحرمة بالرضاع.

أدلة القائلين بانتشار الحرمة بسبب الرضاع من اللبن الذي يثوب بسبب الزنا:

- ١- الرضاع فيه معني نشر الحرمة، فاستوى فيه مباحه و محظوره كالوطء ولأن الوطء حصل منه لبن وولد، والولد ينشر الحرمة بينه و بين الواطئ، فكذلك اللبن ينشرها.^(٣)
- ٢- بما أنه رضاع ينشر الحرمة إلى المرضعة، فإنه ينشره إلى الواطئ، مثله مثل الإرضاع بلبن ثاب عن نكاح صحيح و ذلك مجمع على أنه ينشر الحرمة فهذا كذلك.^(٤)

القول الثاني- ذهب المالكية^(٥) والشافعية^(٦) إلى أنه لا تنتشر الحرمة بما ثاب من لبن الزنا.

أدلة القائلين أنه لا تنتشر الحرمة بلبن الزنا:

-
- (١) . بدائع الصنائع، ج٢، ص٢٦٢، علاء الدين الكاساني؛ رد المحتار على الدر المختار، ج٨، ص١٣٩، ابن عابدين الدمشقي، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢م، ط٢
 - (٢) الشرح الكبير على متن المقنع، ج٩، ص١٩٢، ابن قدامة المقدسي، بيروت: دار الكتاب العربي للنشر و التوزيع، ١٤٠٣هـ
 - (٣) نفس المصدر، ج٩، ص١٩٤
 - (٤) نفس المصدر، ج٩، ص١٩٥
 - (٥) الذخيرة في فروع المالكية، ج٤، ص٢٨٠، شهاب الدين القرافي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م
 - (٦) الحاوي الكبير، ج١١، ص٣٩٢، ابوالحسن علي بن محمد الماوردي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

إنّ من شروط ثبوت الحرمة بين المرتضع وبين الرجل الذي ثاب اللبن بوطئه، أن يكون لبن حمل ينسب إلى الواطئ، كالوطء في نكاح صحيح أو فاسد أو وطء بملك يمين أو شبهة و في وطء الزنا لا يثبت نسب الحمل من الواطئ و هو الأصل، فإذا لم تثبت الحرمة لهذا الأصل فلا تثبت لما هو فرع عنه و هو الولد المرتضع بهذا اللبن، و تحريم الرضاع مبناه الأساسي ثبوت النسب.^(١)

الرأي الراجح:

أنّ القول الأول- الحنفية و الحنابلة - هو القول الأول بالأخذ؛ لأن اللبن الناشئ إنما نشأ عن وطء المرأة بالزنا، فلو لم يكن هناك وطء ما كان هناك لبن، فالوطء سبب في الولد و اللبن، والحرمة تنتشر بين الولد و الزاني، فكذلك تنتشر بين الزاني و المرتضع بهذا اللبن، و ما ذكر في أن مبنى التحريم ثبوت النسب، لا حجة فيه؛ لأنّ التحريم يثبت ولا يثبت النسب، و الرضاع إنما يحرم بسبب إنشاز العظم و إنبات اللحم وإنبات و الإنشاز متحققان في لبن الزنا لا محالة، و هذا هو أساس ثبوت التحريم لا ثبوت النسب.

(١) نفس المصدر، ج ١١، ص ٣٥٧؛ التاج و الإكليل لمختصر خليل، ج ٥، ص ٥٨٣، ابو عبد الله المواق

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

الخاتمة والنتائج

رتبنا البحث في مقدّمة و مبحثين:

أشرنا في المقدّمة إلى الموضوع الرئيس لهذا المقال و هو الإجابة عن هذا السؤال: هل ينحصر اللبن الذي ينشر الحرمة، في اللبن الحاصل من الحمل الشرعي الصحيح؟

قسمنا المبحث الأول على مطلبين: في المطلب الأول ذكرنا الشروط المذكورة في الكتب الفقهية لنشر الحرمة بالرضاع مراعيًا الإيجاز في ذلك؛ و في المطلب الثاني تطرّقنا إلى شرط «لزوم حصول اللبن من الحمل الشرعي» و قلنا إن الفقهاء يبحثان فرعين ضمن هذا الشرط، أحدهما درّ اللبن بدون حمل، و الثاني: حصول اللبن من الفجور الذي إرتكبته المرأة.

فقهاء الشيعة يتفقون على أن درّ اللبن بدون حمل لا يكفي في نشر الحرمة بالرضاع، بينما هو موضع خلاف عند فقهاء السنة.

أمّا بالنسبة لإرضاع الطفل من اللبن الذي يثوب بسبب علاقة محرّمة، فتحدّثنا عن هذه القضية في المبحث الثاني بالتفصيل؛ قد ادّعى عدد كبير من فقهاء الشيعة الإجماع على اعتبار هذا الشرط، فبناء على ذلك، اللبن الحاصل من الزنا لا ينشر الحرمة؛ فلم نجد رأياً معارضاً للفقهاء القدامى في هذه المسألة، كما ناقشنا كلام "الفاضل المقداد" الذي نسب المخالفة لبعض الفقهاء، هم: ابن الجنيد، الشيخ الطوسي و العلامة الحلي؛ فالإجماع ثابت في هذه المسألة إلا أن الإجماع لا يُعد دليلاً مستقلاً لأنّه مدركي أو محتمل المدركية و ذاك أنّ الفقهاء قد إستندوا في هذا الموضوع إلى روايتين، أولى الروايتين من كتاب "دعائم الإسلام" الذي لا يُعد من الكتب الموثوق بها في الفقه الشيعي؛ والإستدلال بالرواية الثانية يتمحور حول عبارتين: "لبن ولدك" و "أرضعت إمرأتك"، فقد ذهبوا إلى أنّ هذين العنوانين لا ينطبقان على اللبن الحاصل من الزنا و المرأة التي ترضع الطفل من هذا اللبن. إلا أننا قمنا بالرد على هذا الإستدلال معتمدين على أنّ الولد الناتج من الزنا يُعد ولد الزاني أيضاً فلا يمكن الإعتماد على عبارة "لبن ولدك" لإثبات لزوم كون اللبن حاصلًا من

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

وطء شرعي؛ كما أنّ الإستناد إلى عبارة "أرضعت إمرأتك" لا يثبت ما ذهب إليه المشهور و لا ينبغي الجمود على هذا اللفظ. بعد مناقشة إستدلال مشهور الفقهاء، طرحنا أربعة احتمالات فيما قصد الإمام (ع) و اخترنا معنى غير ما اختار المشهور نظرا إلى بعض القرائن.

فتحصّل أنّ الرأي الراجح في الفقه الإمامي هو نشر الحرمة باللبن الحاصل من الزنا أيضا.

أمّا بالنسبة للفقه السنّي، فتوصّلنا إلى أنّ الرأي الراجح هو نشر الحرمة بلبن الفجور إستنادا إلى أنّه لا فرق بين الوطء المباح و المحظور، فاللبن الذي ينجم عن الوطء ينشر الحرمة سواء كان الوطء محظورا أو مباحا. فضلا عن أنّ الضابط الذي يتوقف عليه نشر الحرمة، هو إنبات اللحم و إنشاز العظم بالرضاع لا ثبوت النسب و هذا الضابط موجود في الرضاع باللبن الحاصل من الفجور أيضا.

نستخلص مما ذكرنا أنّه بناء على الفقه الشيعي و الفقه السنّي، اللبن الحاصل من الزنى يكفي في نشر الحرمة بالرضاع.

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

المصادر

- ١- أثر اللبن الثائب من غير حمل في نشر الحرمة بالرضاع، الفت سعد اسمعيل عبيد، بدون دار نشر، بدون سنة نشر.
- ٢- الأحوال الشخصية، محمد أبو زهرة، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٠م، ط٢.
- ٣- بدائع الصنائع، علاء الدين الكاساني، مصر: مطبعة شركة المطبوعات العلمية، ١٣٢٧هـ.
- ٤- التاج والإكليل لمختصر خليل، ابو عبدالله المواق، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.
- ٥- تذكرة الفقهاء، العلامة الحلي، طهران، المكتبة المرتضوية، دون تاريخ نشر.
- ٦- التلقيح الصناعي دراسة فقهية حقوقية، محمد جواد الفاضل اللنكراني، دمشق: حوزة فقه الأئمة الأطهار، ١٤٢٩هـ.
- ٧- التتقيح الرائع لمختصر الشرائع، الفاضل المقداد، مقداد بن عبدالله، قم: مكتبة آية الله العظمي المرعشي النجفي، ١٤٠٤هـ.
- ٨- جامع العلوم و الحكم، ابن رجب الحنبلي، القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٤م، ط٢.
- ٩- جواهر الكلام، محمدحسن النجفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، دون سنة نشر.
- ١٠- حاشيتا قليوبي و عميرة، احمد سلامة القليوبي و احمد البرلسي عميرة؛ بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ.
- ١١- الحاوي الكبير، ابوالحسن علي بن محمد الماوردي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م.
- ١٢- الحدائق الناضرة، يوسف البحراني، قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٦٣ش.
- ١٣- الخلاف، الشيخ الطوسي، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
- ١٤- الذخيرة في فروع المالكية، شهاب الدين القرافي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

- ١٥- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهراني، قم: اسماعيليان، ١٤٠٨هـ.
- ١٦- ردّ المحتار على الدر المختار، ابن عابدين الدمشقي، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢م، ط٢.
- ١٧- روضة الطالبين، محي الدين النووي، بيروت - دمشق - عمان: المكتب الإسلامي، ١٩٩١م، ط٣.
- ١٨- رياض المسائل، سيد علي الطباطبائي، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٨ش.
- ١٩- الشرح الكبير على متن المقنع، ابن قدامة المقدسي، بيروت: دار الكتاب العربي للنشر و التوزيع، ١٤٠٣هـ.
- ٢٠- شرح منهج السالكين و توضيح الفقه في الدين للسعدي، سليمان بن محمد اللهميد، السعودية: بدون دار نشر، ١٤٢٩هـ.
- ٢١- عوائد القواعد الفقهية، حسين المظاهري، ايران: مؤسسة الزهراء الثقافية و البحثية، ١٣٩٧ش.
- ٢٢- فرهنك فقه مطابق مذهب اهل البيت عليهم السلام، محمود الهاشمي الشاهرودي، قم: مؤسسه دائرة المعارف فقه اسلامي بر مذهب اهل بيت عليهم السلام، ١٣٨٢ش.
- ٢٣- الفقه الإسلامي و أدلته، وهبة الزحيلي، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٧م، ط٤.
- ٢٤- فقه الإمام جعفر الصادق (ع)، محمد جواد مغنیه، قم: انصاريان، ١٣٧٩ش.
- ٢٥- فقه الشريعة، محمدين فضل الله، بيروت، دار الملاك، ١٤٣٢هـ.
- ٢٦- الفقه على المذاهب الأربعة، عبدالرحمن الجزيري، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ، ط٢.
- ٢٧- الفقه على المذاهب الخمسة، محمدجواد مغنیه، بيروت: دار التيار الجديد، ١٤٢١هـ.
- ٢٨- الفقه الميسر في العبادات و المعاملات، احمد عيسى عاشور، القاهرة، مكتبة القرآن، ١٩٨٤م.
- ٢٩- فيض الإله المالك في حل ألفاظ عمدة السالك و عدة الناسك، عمر بن محمد البركات البقاعي، بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ نشر.
- ٣٠- قواعد الأحكام، العلامة الحلي، قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، ١٤١٣هـ.
- ٣١- القواعد الفقهية، السيد حسن البجنوردي، قم: نشر الهادي، ١٣٧٧ش.

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

٣٢- القواعد الفقهية في فقه الإمامية، عباسعلي الزارعي السبزواري، قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٣٠ هـ .

٣٣- كتاب الرضاع، عبد الرحيم الواسعي الزنجاني، طهران، دون دار نشر، ١٣٥٨ ش.

٣٤- كتاب النكاح، الشيخ الأنصاري، قم: المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأعظم الأنصاري، ١٤١٥ هـ.

٣٥- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، السعودية: وزارة العدل، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ م.

٣٦- اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني الغنيمي الدمشقي، بيروت: دار الحديث، ١٣٩٩ هـ.

٣٧- مبادئ القانون، القسم الاول، نظرية القاعدة القانونية، عبد المنعم فرج الصدة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٢ م.

٣٨- المبسوط، شمس الدين السرخسي، مصر: مطبعة السعادة، دون تاريخ نشر.

٣٩- المبسوط، محمد بن حسن الطوسي، طهران: المكتبة المرتضوية، ١٣٨٧ ش.

٤٠- مجموعة فتاوى ابن الجنيد، علي بناه الإشتهاردي، قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، ١٤١٦ هـ.

٤١- محاضرات في فقه الإمامية (الزكاة)، محمد هادي الميلاني، دون دار نشر، دون تاريخ نشر.

٤٢- محاضرات في المدخل للعلوم القانونية، نظرية الحق في القانون المدني، احمد سلامة، القاهرة: المطبعة العالمية ١٩٦٠ م.

٤٣- مختصر الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، الهند، حيدرآباد: لجنة إحياء المعارف النعمانية، بدون تاريخ نشر.

٤٤- مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، بدر الدين البعلي، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، بدون تاريخ نشر.

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

- ٤٥- مختلف الشيعة، العلامة الحلي، قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٧٤ش.
- ٤٦- المدونة، مالك بن أنس، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.
- ٤٧- مرآة العقول في شرح أخبار الرسول، محمد باقر المجلسي، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٣ق.
- ٤٨- المسالك في شرح موطأ مالك، ابوبكر ابن العربي، مصر: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٧م، ط١.
- ٤٩- مستدرك الوسائل، المحدث النوري، بيروت: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٨هـ.
- ٥٠- مستند الشيعة، احمد بن محمد مهدي النراقي، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٥هـ.
- ٥١- المطلع على دقائق زاد المستنقع، عبد الكريم اللاحم، الرياض: دار كنوز اشبيليا، ٢٠١٠.
- ٥٢- معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواة، ابوالقاسم الخوئي، دون دار نشر، ١٣٧٢ش
- ٥٣- مفاتيح الشرائع، محمد الفيض الكاشاني، طهران: مدرسة الشهيد المطهري، ١٣٩٥ش.
- ٥٤- المكاسب، الشيخ الأنصاري، قم: دار الذخائر، ١٤١١هـ.
- ٥٥- منتهي المطلب، العلامة الحلي، ايران: مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٢هـ.
- ٥٦- موسوعة الإمام الخوئي، ابوالقاسم الخوئي، قم: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ١٤١٨هـ.
- ٥٧- موسوعة طبقات الفقهاء، جعفر السبحاني، قم: مؤسسة الإمام الصادق (ع)، ١٤١٨هـ.
- ٥٨- موسوعة الفاضل القطيفي، ابراهيم القطيفي البحراني، قم: ضياء بدر آل سنبل، ١٤٢٩هـ.
- ٥٩- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، الكويت، من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ق.
- ٦٠- منهاج الصالحين، كاظم الحسيني الحائري، قم: دار الرسالة، ١٣٩٤ش.
- ٦١- نظرية الحق، طارق عفيفي، مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٦م.
- ٦٢- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين الرملي، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٤م.
- ٦٣- وسائل الشيعة، الحر العاملي، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٦هـ.

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

References

1. Al-Dhari'à to the Shia's Classifications, AghabÒzÒrg Al-Tehrani, Qom: Ismailian, 1408 AH
2. Al-Hàwi Al-Kàbir, Abu Al-Hassan Ali bin Muhammad Al-Mawardi, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, 1999.
3. Al-Khàlaf, Sheikh Al-Tusi, the group of teachers in the Islamic Hàwzà in Qom, Islamic Publication Foundation, 1407 AH
4. Al-Lòbbab fi Sharh al-Kitàb, Abd al-Ghani al-Ghunaimi al-Dimashqi, Beirut: Dar al-Hàdith, 1399 AH.
5. Al-Màbsout, Shams al din Sarakhsi, Egypt: Saadah Publishing, without a publication date
6. Al-Màbsout, Muhammad bin Hassan Al-Tusi, Tehran: Al-Murtazaviyeh Library, 1387 St.
7. Al-Màkasib, Sheikh Al-Ansari, Qom: Dar Al-Dakher, 1411 A.H.
8. Al-Modawanah, Malek ibn Anas, Beirut: Dar Al Kottob Al Elmiah, 1994
9. Al-Mottale Ala Daghaeg Zad Al Mostangha, Abd Al Karim Al Lahem, Riyadh: Dar Qonuoze Sevilla, 2010
10. Al-Sharh Al-Kabeer on Matn Al-Muqni', Ibn Qudama Al-Maqdisi, Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi for Publishing and Distribution, 1403 AH.
11. Ammunition in the Mâliki Branches, Shihâb al-Din al-Qàràfi, Beirut: Scientific Book House, 2001.
12. Al - Talghih à, a legal jurisprudential study, Muhammad Jawad Al-Fâdel . . Al-Lankarani, Damascus: Hawza Fiqh of the Immaculate Imams, 1429 AH.
13. Al masalek fi sharh e mowatta el malek, Abu bakr ibn arabi, Egypt: Dar al gharb al eslami, 2007
14. Bàdâ'ie Al-Sàna'ie, Alaeddin Al-Kàsâni, Egypt: Scientific Publications Company Press, 1327 AH.
15. Encyclopedia of Al-Fâdhel Al-Qàtifi, Ibrahim Al-Qàtifi Al-Bahrani, Qom: Daa Badr Al-Sunbul, 1429 AH
16. Encyclopedia of Imam al-Khoei, Abu al-Qàsım al-Khoei, Qom: Foundation for the Revival of the Antiquities of Imam al-Khoei, 1418 AH
17. Encyclopedia of Layers of Jurisprudence, Jaafar Al-Sobhani, Qom: Imam Al-Sadiq Foundation (PBUH), 1418 AH
18. Facilitated Jurisprudence in Worship and Transactions, Ahmed Issa Ashour, Cairo, The Qur'an Library, 1984 AD.

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

19. Farhang jurisprudence corresponding to the doctrine of the Ahl al-Bayt, peace be upon them, Mahmoud al-Hashemi al-Shahrudi, Qom: The Knowledge Circle Institution of Islamic jurisprudence for the righteousness of the doctrine of the Ahl al-Bayt, peace be upon them, 1382 Sh.
20. Faidh Al Elah Al Malek, Omar ibn Mohammad Al Barakat, Beirut: Dar Al Kottob Al Elmiiah, without a date of publication
21. Hashià'ta Al Qàlyubi and òmàire, Ahmed Salàmà al-Qalyubi and Ahmad al-Barulsi òmàire; Beirut: Dar Al-Fikr, 1415 AH
22. Ibn Al-Junaid's Fatwas Collection, Ali Banah Al-Ishthardi, Qom: The Teachers' Association in the Seminary of Qom, 1416 AH
23. Islamic jurisprudence and its evidence, Wahba Al-Zuhaili, Damascus: Dar Al-Fikr, 1997 AD, 4th Edition
24. Jawaher Al-Kalam, Muhammad Hassan Al-Najafi, Beirut: Dar Ehiaàl Torath AlArabi, without a year of publication
25. Al- Feghhà Mazahebà Al- Khamsà, Muhammad Jawad Mughniyeh, Beirut: Dar Al-Tayyar Al-Jadid, 1421 AH.
26. Jame al uloom va al hekam, Ibn rajab al hanbali, cairo: Dar al salam, 2004
27. Jurisprudence on the Four Doctrines, Abd al-Rahman al-Jaziri, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1424 AH, 2nd edition.
28. Jurisprudential Rules in the Imamiyyah Jurisprudence, Abbas Ali Al-Zari Al-Sabzwari, Qom: The Community of Teachers in the Scientific Hawza in Qom, Islamic Publishing Foundation, 1430 AH
29. Jurisprudential rules, Al-Sayyid Hassan Al-Bajnourdi, Qom: Al-Hadi Publishing, 1377 Sh
30. Meftàhà Al-Shària, Muhammàd Al-Fayd Al-Kashani, Tehran: Al-Shaheed Al-Motahhari School, 1395 St.
31. Lectures on Imami jurisprudence (Zàkât), Muhammad Hadi Al-Milani, without a publishing house, without a publication date.
32. Lectures on Introduction to Legal Sciences, Theory of Right in Civil Law, Ahmed Salama, Cairo: International Press 1960 AD
33. Lexicon of Rijal al-Hadith and detailing the layers of narrators, Abu al-Qàsım al-Khoei, without publishing house, 1372
34. Sh.. Minhaj As-Salihin, Kazem Al-Husseini Al-Haeri, Qom: Dar Al-Risala, 1394 AM.
35. Sh.. Manhaj Al Salekin, Soleiman ibn Mohammad Al Lahimid, Saudi Arabia, 1429

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

36. Mokhtsar Al Fatawa AL Mesriiah, Badr Al din Al bali, Cairo: Al Sonnat Al Mohammadiiah Publishing, without a date of publication
37. Muntaha al-Muttalib, Allama al-Hilli, Iran: Islamic Research Academy, 1412 AH
38. Mustadrak Al-Wasail, Al-Muhaddith Al-Nouri, Beirut: Al-Bayt Foundation for the Revival of Heritage, 1408 AH.
39. Al-Ahvalà Al-Shakhsie, Muhammad Abu Zahra, Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1950 AD, 2nd edition
40. Principles of Law, Part One, The Theory of the Legal Base, Abdel Moneim Faraj Al-Sada, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1982 AD.
41. Rawdhat al-Talibin, Muhyi al-Din al-Nawawi, Beirut - Damascus - Amman: The Islamic Office, 1991 AD, 3rd edition.
42. Ava edà Al Qàvaedà Al- Feghià, Hussein Al-Madhaheri, Iran: Al-Zahraa Cultural and Research Foundation, 1397 AM.
43. Riyadh Al-Masa'il, Seyyed Ali Al-Tabatabaei, Qom: Al-Bayt Foundation for the Revival of Heritage, 1418 AM
44. Rotdhat al talebin,
45. Qàvâed Al Ahkâm, Al-Allama Al-Hilli, Qom: The Teachers' Association in the Seminary of Qom, 1413 A.H.
46. Tàdhkiràt al-Fuqaha', Allama al-Hilli, Tehran, Al-Murtazaviyeh Library, without a date of publication
47. Kashaf al Qena, Mansoor ibn younes Al Bahooti, Saudi Arabia: Ministry of Justice, 2000 -2008
48. Ketâba Al-Rezâ, Abd al-Rahim al-Wasi'i al-Zanjani, Tehran, without publishing house, 1358 Sh.
49. The Book of Marriage, Sheikh Al-Ansari, Qom: The International Conference on the occasion of the bicentenary of the birth of the Greatest Sheikh Al-Ansari, 1415 AH
50. Raddo Al- Mohtar Ala Durr Al-Mukhtar, Ibn Abdeen Al-Dimashqi, Beirut: Dar Al-Fikr, 1992 AD, 2nd edition.
51. Al-Taj và Al Eklil le Mukhtasar Khalil, Abu Abdullah Al-Mawaq, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, 1994.
52. The effect of repentant milk without pregnancy in spreading the sanctity of breastfeeding, Alfat Saad Ismael Obaid, without a publishing house, without a year of publication
53. Al -Hādāegh Al Nazerà, Youssef Al-Bahrani, Qom: The Teachers' Association in the Seminary of Qom, Islamic Publishing Institution, 1363 Sh.

موقف الفقه الإسلامي من شرطية حصول اللبن من الحمل الشرعي في نشر الحرمة بالرضاع (دراسة فقهية مقارنة)

54. The jurisprudence of Imam Jaafar al-Sadiq (PBUH), Muhammad Jawad Mughniyeh, Qom: Ansarian, 1379 Sh.
55. The Kuwaiti Encyclopedia of Jurisprudence, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Kuwait, from 1404-1427 BC.
56. Meraātà Al Òghool, Muhammad Baqir Al-Majlisi, Tehran: Islamic Book House, 1363 BC.
57. Mostanadà Al- Shiaà, Ahmed bin Muhammad Mahdi Al-Naraqì, Qom: Al-Bayt Foundation for the Revival of Heritage, 1415 AH.
58. Mokhtasar al tahawi, Ahmad ibn mohammad ibn salamah al tahawi, Heidarabad, Numani Knowledge Revival Committee, without a publication date
59. Nehayat al mohtaj, shams al din al ramli, Beirut, Dar al fekr, 1984
60. Al Tanghihà Al Raea of Mukhtasar al-Shariaà', by al-Fâdil al-Miqdad, Miqdad bin Abdullah, Qom: The Library of Ayatollah Al-Azim Mar'ashi al-Najafi, 1404 A.H.
61. Theory of Right, Târiq Afifi, Egypt: The National Center for Legal Publications, 2016.
62. Mokhtalaf' al Shiites, Al-Allama Al-Hilli, Qom: The Teachers' Group in the Seminary of Qom, Islamic Publishing Foundation, 1374.
63. Wasa'iel al-Shia, al-Hurr al-Amili, Qom: Aal al-Bayt Foundation, peace be upon them, for reviving the heritage, 1416 AH.